

الفصل الخامس قضايا أدبية وفنية

(١) بين لطفى جمعه وعبد الرحمن البرقوقى :

نعقد هذا الفصل الخامس فى الحديث عن بعض القضايا الأدبية والفنية الطريفة التى كان لطفى جمعه محاميا عن المدعين أو المدعى عليهم فيها ، من ذلك القضية التى رفعها لطفى جمعه نفسه ضد عبد الرحمن البرقوقى صاحب مجلة البيان أمام محكمة عابدين يطالبه فيها بمبلغ عشرين جنيها لأنه لم يقم بتنفيذ تعاقدته معه على طبع كتاب " الواجب " تأليف الكاتب، الفرنسى جول سيمون وكتاب " الحكمة المشرقية " .

وقد ترفع البرقوقى بنفسه فى هذه القضية وكان مما قاله إنه أنشأ مجلة البيان للخدمة العامة وترقية آداب اللغة العربية بنشر ما يكتبه البلغاء أو يعربونه، وأن لطفى جمعه تعاقد معه على ترجمة كتاب اسمه "الحكمة المشرقية"، وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء منها جزء اسمه " حديقة الورد " ترجمة قصائد للسعدى الشيرازى الشاعر الفارسى وأن هذه الترجمة بعيدة عن الأصل بمراحل، وطلب البرقوقى نذب صادق عنبر محرر العلم ومصطفى صادق الرافعى خبيرين فى الدعوى للحكم على نوع إنشاء لطفى جمعه !

وقد تحدثت الصحف المصرية طويلا خلال سنة ١٩١١ عن هذه القضية الأدبية الطريفة ، وقدم البرقوقى مذكرة بدفاعه فيها جاء بها أن روضة الورد للشاعر الفارسى سعدى الشيرازى كان قد عربها منذ زمن كاتب يدعى جبرائيل ابن يوسف المخلع وطبعه فى المطبعة الأميرية ووقع تعريبها فى ١٨٢ صفحة وأنه بالمقارنة بين هذا الكتاب وبين كتاب لطفى جمعه يتضح أن الكتاب الأخير لا يبلغ خمس روضة الورد الذى عربه المخلع .

أما كتاب " الواجب " لجول سيمون فقد قال البرقوقى عنه " نشرت منه ملزمتين فقط بعدما قاسيت فى تصليحهما ما قاسيت ثم رأيت أنه من المحال أن أستمّر على نشر الكتاب المذكور، وهنا أترك الحكم على نيّتى فى هذه النّمة الأدبية ، وأنا مصمم على عدم نشر الكتاب " .

وقد رجعت أنا كاتب هذه الأسطر إلى المكاتبات المتبادلة بين لطفى جمعه وعبد الرحمن البرقوقى عن هذه القضية ، فوقفت على سبب الخلاف بينهما وهو بعيد كل البعد عما نكره البرقوقى أمام المحكمة من أن ما ترجمه لطفى جمعه من قصائد سعدى الشيرازى بعيد عن الأصل ، وأن سبب الخلاف يرجع فى الأساس إلى أن البرقوقى كان قد استمهل لطفى جمعه فى دفع ما كانا قد اتفقا عليه نظير ترجمة للكاتبين (روضة الورد والواجب) إلا أن لطفى جمعه رفض فكتب المرحوم البرقوقى إلى لطفى جمعه خطاباً مؤرخاً ١٥/٤/١٩١٢ جاء فيه :

سيدى حفظه الله

استلمت اليوم كتابك فساغنى جدا هذه المعاملة منكم لأنى وإن كنت وعندك للبارحة غير أنه عراني بالأمس شاغل أخذنى منه المقيم المقعد ٠٠٠ إن غرضى الأول ٠٠ أن أخدم هذه اللغة بمعارف الإفرنج ، وما كنت لأظن أن ألقى فى هذه السبيل ما ألقى ، ماذا يهمنى لو وقعت عن إتمام طبع الكتابين؟

سيدى ٠٠٠ إذا جنّت للقانون فإن لى مفخرا فيما اتفقت معك عليه ، وإذا لجأت إلى اللود والمسلم فإنى خادمك وطوع يمينك وكل ما هنالك لنى ملزوم جدا فى هذين اليومين ولرجو من الله الفرج القريب فيمكنك أن تصبر على قدر أسبوع آخر أوف لك القسط للحال والأجل " .

١٥ أبريل سنة ١٩١٢

(٢) بين جريدة البلاغ وجريدة الشبيبية :

أما القضية الثانية فهي قضية الجنحة المباشرة التي أقامها لطفى جمعه سنة ١٩٢٣ عن المرحوم عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ ضد الشيخ عبد الحميد النحاس صاحب ورئيس تحرير جريدة الشبيبية وحيد شوقي ، فقد جاء في عريضة هذه الدعوى أن المدعى عليهما كشف في العددين الثالث والرابع من جريدتهما عن الغرض من إصدارها وهي محاربة مبادئ الشورى التي تزود عنها جريدة البلاغ باختلاق الأكاذيب عليها وإسناد الافتراءات عليها ، والتشكيك في وطنية صاحبها وذلك بأن نشر في بعض أعداد جريدة الشبيبية أن هناك شركة إنجليزية يساهم فيها عبود باشا تفاوض إحدى الصحف على أن تكون تحت إشرافها ، وقد تم الاتفاق فعلا على ذلك بين الشركة وبين جريدة البلاغ التي ماتت بالسكتة القومية . وطلب المدعى في ختام العريضة تعويضاً مقداره ألف جنيه .

(٣) بين عبد القادر المازنى وإبراهيم رمزى :

أما القضية الأدبية الثالثة فهي القضية التي أقامها محمد عبد القادر المازنى سنة ١٩٤٣ ضد إبراهيم رمزى الكاتب المسرحى المعروف . فقد حدث أن كتب المرحوم المازنى سنة ١٩٣٦ فى مجلة شهر زاد قصة قصيرة عن فتى وفتاة تحابا واتفقا على الزواج وما كاد هذا الاتفاق ينفذ حتى ظهر أنهما أخوان ثم تبين بعد ذلك أنهما لم يكونا كذلك فتزوجا ، ونسب المازنى إلى إبراهيم رمزى أنه استلب هذه الفكرة وصاغها فى روايته السينمائية " خفايا الدنيا " التي عرضت بدار سينما الكورسال بالقاهرة ، وكانت أول إنتاج لشركة النصر المصرية ، وقد حرر لطفى جمعه فى هذه الدعوى مذكرة بدفاع إبراهيم رمزى جاء بها إن إبراهيم رمزى قرر أن القصة من ولائد خياله وأنه استمدتها مما مر به من أحوال الدنيا وخفايا المجتمع التي يتسامع بها الناس ويتحدثون

بها ويروونها فى الصحف ، وأنه إذا جاز للمازنى أن يقول إن رمزى تعدى عليه فاقتبس حادثة كحادثة الحب التى وردت فى روايته من قصة له ، فإنه يجوز لرمزى كذلك أن يتهم المازنى بأنه تعدى أو اقتبس الحادثة مما تنطوى عليه روايات إفرنجية كثيرة تناولت مثل هذه الحادثة بالمعالجة الاجتماعية ومنها على سبيل المثال رواية ضحية الغواية التى كان يمثلها الشيخ سلامة حجازى وزكى عكاشة من بعده ، فموضوع هذه الرواية يدور حول حادثة حب تمت فى قلب ولى عهد فرنسى لأميرة تدعى شارلوت جاء بها الملك والده إلى القصر على أنها بنت أخ له عاش بعيدا ومات بعيدا وهى فى الحقيقة ابنته من علاقة غير شرعية ، فلما علم الوالد (الملك) بذلك الحب منع زواجهما تفادياً من اختلاط دم الأخوين .

وقد تكلم المازنى عن خاتمة روايته فإذا هى غير خاتمة قصة رمزى ، وعلى هذا لا يكون رمزى قد سطا على شئ كما ادعى المازنى ذلك فى عريضة دعواه .

على أن قصة رمزى ليست مما يصح أن يقال عنها إن مؤلفها اقتبس معظم حوادثها من أى إنسان ، لأنه إن صح أن الكاتبين تواردت خواطرهما ، فالحادثة عادية فى الحياة شائعة لكل ناظر ، فإذا رواها كاتب من غير تعليق إلا ما يسمى علاجاً فى فن كتابة القصص وذلك فى صفحتين بمجلة شهر زاد ، فلا يصح أن يدعى ملكيتها وأن يحرم غيره من تناولها بتعليق أو استنتاج عظة منها .

إن التعدى والسطو لفظان لا يستعملان فى الأدب ما دام لفظ الاقتباس والتقليد ممكناً كما فعل فردى صاحب أوبرا ترفياتا فى رواية غادة كاميليا لإسكندر ديماس الصغير ، والمازنى لم يأت فى قصته بفكرة أصلاً بل روى حادثة بلا معالجة ولا تحليل فى صفحة أو صفحتين بالمجلة ، فى حين أن قصة رمزى شريط سينمائى اقتضى عمل سنتين وتضافر عشرات الفنانين فى

إبرازه، فليس هناك اعتداء ولا اقتباس ولا مجرد استفادة من مجهود الملزنى ، لأن الحادثة من الأخبار العادية أو الحوادث التى يسمع الناس بوقوعها من أن لأن ، فقد حدث ليلة أن زف حسين رياض باشا والد ممدوح رياض إلى والدته شريفة هانم كان يزف كذلك مملوك لهم إلى إحدى جواريتهم ، وفيما هما يتساءلان عن أصلهما ثبت للملوك أن الجارية شقيقته ، وعلم مصطفى الباشا الكبير بذلك فتعجب وروى الحادثة للمدعويين ومنهم والد رمزى الذى روى القصة ، ومثل ذلك حدث لجدة الشاعر أحمد الكاشف التى هى أخت لجدة المرحوم أحمد شوقى، فقد كانت على وشك أن تتزوج أباها وإذا اتضح الأمر قبل الدخول بها تزوجت من جد شاعرنا ، وقد روى الكاشف الحادثة بقلمه فى جريدة الأهرام .

فحرام بعد هذا أن يدعى على كاتب مثل إبراهيم رمزى أنه سرق وهو فى آخر العقد السادس من حياته التى ملأ بها تاريخ الأدب القصصى بالروائع التى استفاد منها أمثال المازنى وأنصاره فلسفتهم وحكمتهم وأدبهم .
وقد انتهت هذه القضية بأن خسرها المازنى .

(٤) بين ورثة الشيخ سيد درويش^(١) :

أما القضية الأخيرة ، فهى قضية فنية خاصة بتراث المرحوم الشيخ سيد درويش الموسيقى والغنائى ، فقد أقام ولده محمد البحر سنة ١٩٤٣ - دعوى مستعجلة ضد زينب درويش البحر وفريدة درويش البحر شقيقتى المرحوم سيد درويش والسيدة جلييلة عبد الرحيم أرملته ونجله حسين للحكم بفرض الحراسة

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن لطفى جمعه هو أخ فى الرضاعة للمرحوم سيد درويش (انظر كتابى "محمد لطفى جمعه" ، رقم ٥ من سلسلة أعلام العرب ، المرجع السابق ، وكتابى ايضا " محمد لطفى جمعه وهؤلاء الأعلام" ، ص ٢٣٢ - ٢٤٧ ، عالم الكتب ، سنة

مكتب

محمد لطفى جمعه المحامى

توكيل

الموقع على هذا محمد سيد درويش الشهير بمحمد البحر
دقيق السيد محمد لطفى جمعه المحامى

قد وكلت حضرة الاستاذ محمد لطفى جمعه المحامى فى المرافعة والمدافعة
ورفع المعارضة والاستئناف والتماس اعادة النظر والتقرير بطلب النقض
والمعارضة فى أوامر المصاريف وطلب تعيين أهل خبره ومحكمين ورددهم
الطعن فى تقاريرهم ورد القضاء عن الحكم والتنازل والصلح والاقرار
والانكار والادعاء بالزور مدنيا وجنائيا وطلب اليمين الحاسمة ورددها وتوريد
الرسوم وتقديم المستندات وسحبها واستلام صور الاحكام وتنفيذها
بجميع الطرق القانونية واستلام النقود والودائع واعطاء الخالصات ونسوية
الامانات والرسوم واستلام ما يكون باقيا منها وبالاجمال كل ما يجوز فيه
التوكيل ويستدعيه سير العمل فيما يتعلق بجميع القضايا على اختلاف
انواعها ودرجاتها وحضرته انا بة الغير عنه فيما شاء من ذلك ومتى شاء

الموكل
محمد لطفى

صورة توكيل قضائى صادر من محمد سيد درويش الشهير بمحمد البحر

للطفى جمعه بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٢

القضائية على شركة الفنان خالد وتعيينه حارساً عليها لإدارة شئونها الموسيقية والفنية والأدبية واتخاذ أفضل الطرق للمحافظة عليها واستثمارها .

وجاء في عريضة هذه الدعوى أن المرحوم الشيخ سيد درويش توفي في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وترك ثروة فنية عبارة عن الألحان والأغاني والروايات التي وضعها حال حياته كـبعض الروايات التمثيلية والأدوار الفنية والأناشيد الشعبية المسجلة والمحفوظة ، وأنه منذ وفاته دأب ابنه محمد سيد درويش الشهير بمحمد البحر على المحافظة على تراث والده بكل الوسائل المادية والمعنوية مثل حفظ ألقانه ورسمها وتقييدها وتسجيلها وضبطها بالنوتة الموسيقية وإذاعتها في محطات الإذاعة الحكومية والأهلية ، وإقامة الحفلات العامة وكل ذلك بمجهوده الشخصي رغبة منه في تخليد ذكرى والده والمحافظة على الفوائد المادية للورثة، وقام خلال عشرين عاماً منذ وفاة والده حتى رفع الدعوى بإحياء ذكره من كل عام كما قام بتدوين تاريخ حياته ونشره في الكتب والمجلات والصحف واستكتب كبار الأبناء من أصدقاء والده وغيرهم حتى رفع له تمثالاً في دار الأوبرا بجوار سلامة حجازي ومحمد تيمور وعبد الرحمن رشدي ، وافتتحت الفرقة الحكومية المصرية موسمها التمثيلي برواية شهر زاد من تلحين وتمثيل والده كما تعاقد مع ستوديو مصر على تسجيل رواية العشرة الطيبة على الشاشة البيضاء .

ومما جاء في عريضة الدعوى أيضاً عن سيد درويش أنه كان فناناً موسيقياً موهوباً عبقرية التلحين والأداء معا من الدرجة الأولى حتى شهد له كل موسيقى في الشرق بتفوقه ونبوغه وقوة ابتكاره وابتداعه حتى صار مؤسساً لمدرسة موسيقية ومبتكراً لأنواع جديدة في الموسيقى ذات صبغة قومية وطنية وهي في ذات الوقت ذات روعة عالية من حيث الفن والقوة والانطباق على

الأصول المرعية حتى وثبت ألحانه وطريقته بالموسيقى الشرقية وثبات بعيدة المدى وتقدمت بها عشرات السنين ، وثبت أن كل موسيقى فى مصر من أعلام شهرة إلى أقلهم احترافاً أو هواية قد استفاد من ثمرات نبوغ هذا المايسترو الموهوب ، وأن كل ما تلاه من الأوضاع والألحان ليس إلا تفريراً على شجرة فنه ، وأن كل مطرب ومنشد وموقع وملحن وممثل وموسيقى ليسوا جميعاً إلا عيالا عليه حتى قيل بحق إنه على صغر سنه وقصر مدة عمله وسوء ظروف حياته التى ازدهرت فى فترة القلاقل والاضطراب فى مصر ، قد حاز درجة الموسيقى العالمى الشهرة ، الوطنى النزعة من أمثال فردى وبتهوفن ، ولم يقصر عن هؤلاء وأمثالهم إلا بحكم البيئة وفروق المقاييس بين الشرق والغرب ، وأنه يعد جامعاً بين قدرتى التلحين والأداء مما لم يقم به أمثال كاروز وشلبابين زعماء الأداء الأوبرالى فى هذا العصر ، وأن هذا التفوق لم يكن ثمرة المواهب الطبيعية وحدها ، بل نتيجة الأسفار الطويلة والتغرب والإجهاد والتعب والسهر والدأب وتجشم أخطار الانتقال إلى سوريا والعراق وبلاد الكرد التى عاد منها بتأليف لحن الزنجران الذى لم يسبقه إليه أحد فى مصر والشرق العربى .

ثم تحدثت العريضة عن أداء محمد البحر لألحان والده وشهادة أهل الفن بحسن صوته وحسن أدائه ، فشهد بذلك الشيخ محمد رفعت المقرئ المشهور ورياض السنباطى وسيد مصطفى وغيرهم ، فضلا عن محطة الإذاعة التى كلفت محمد البحر بإذاعة ألحان والده وخصوصاً مصطفى رضا مدير معهد فؤاد الأول للموسيقى والمستشار الفنى للإذاعة .

وإن أرملة والده وابنها حسن قد عمدا إلى الإساءة لمحمد البحر بادعائهما أنه يستأثر بغير حق بتراث والده وأنه غير أمين لمجرد أنه أخ غير

شقيق مما شجع بعض المزاحمين من أهل الفن على نشر مقالات انتقادية تقلل من قدر موسيقى الشيخ سيد درويش حتى زعم أحدهم من الذين يدينون للشيخ سيد درويش بفنهم وشهرتهم بأن موسيقاه قد فات وقتها ومضى عهدها .

وقد تمكن محمد البحر من إيماج ألحان والده سجلات المعهد الموسيقي الملكي بعد أن ضبطها بالنوتة للاحتفاظ بها للتاريخ ، وكان هو المصدر الوحيد لكل المعلومات عن والده كما أقر بذلك بديع خيرى مع أنه كان من عشراء سيد درويش ومعاصريه ومؤرخيه ، ومع ذلك احتاج بديع خيرى للاستعانة بمحمد البحر ، وقد قال عنه الريحانى أول من أخرج رواية العشرة الطيبة " ليس شئ أحب عندى من إحياء نكرى سيد درويش وتخليد آثاره وإظهاره عبقرية موسيقار مصر الأول وقد تغلب محمد البحر نجل المرحوم سيد درويش على العقبات التى صادفها فى سبيل تخليد نكرى والده حتى إن الأجانب الذين حضروا الحفلة التى أقامها لإحياء نكرى والده دهشوا وشفقوا كثيراً لموسيقى المرحوم سيد درويش " .

وقال المطرب المشهور محمد عبد الوهاب أحد تلامذة سيد درويش إن ألحان سيد درويش ألحان لها قوتها ولها روعتها وجمالها وليس فى استطاعة أى فنان أن يفكر فى التقليد لما للمرحوم سيد درويش من شخصية قوية نادرة فى عالم الألحان .

وقد صدر الحكم فى هذه الدعوى بتعيين محمد البحر حارساً قضائياً على أموال وألحان ومؤلفات المرحوم الشيخ سيد درويش لاستغلالها بكافة طرق الاستغلال المقبولة وتوزيع صافى الربح على الشركاء كل حسب نصيبه الشرعى إلى أن تنتهى حالة الشيوخ رضاء أو قضاء .

ومما جاء فى أسباب هذا الحكم :

" إن ذلك التراث القيم والروايات الملحنة والألحان التى يتداولها الموسيقيون فى تركة المورث فبيانها معلوم ، ولقد عنيت الحكومة ووزارة الشئون الاجتماعية ومعهد الموسيقى الملكى وشركة سينما استوديو مصر بإظهارها فى المظهر اللائق بها وأقرت بالفضل لصانعتها ومبتكرها وأقيم له تمثال بصالة دار الأوبرا الملكية ومثلت بعض رواياته وأزمنت تمثيل البعض الآخر سواء على الشاشة البيضاء أو على غيرها ، وكان للمدعى (محمد البحر) شأن ينكر فى القيام بالمعاملات الخاصة بها والمحافظة على تراث أبيه فحفظ للذكرى حقها وللمدعى دراية فنية بالموسيقى لم ينكرها الملحنون واضعو الألحان والأزجال كرياض السنباطى وبديع خيرى وغيرهما وهو أولى من أجنبى للقيام بالإدارة " (١) .

(١) حيثيات الحكم الصادر فى القضية رقم ١٦٨٤ سنة ١٩٤٣ مستعجل مصر بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٣ برئاسة عبد العزيز سليمان .